A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

WIPO/ACE/18/17
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 2 أبريل 2026

اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

الدورة الثامنة عشرة
جنيف، من 2 إلى 4 يونيو 2026

دور ومهام الحرس المالي الإيطالي سعياً لمكافحة التزوير

مقالة أعدها السيد أنطونيو دي كريستوفارو، ملازم أول، رئيس القسم الأول بمجموعة مكافحة التزوير وسلامة المنتجات التابعة للوحدة الخاصة للسلع والخدمات، روما، إيطاليا[1]

ملخص

الحرس المالي (*Guardia di Finanza*) هو جهاز شرطة إيطالي متخصص في مكافحة الجرائم الاقتصادية والمالية. وتتناول هذه الوثيقة دور الحرس المالي ووظائفه وأهدافه الاستراتيجية، مع التركيز على منع ومكافحة الجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية والتزوير. يتبع الحرس المالي نهجاً شاملاً في جهوده لمكافحة التزوير، حيث يجمع بين الإنفاذ والتكنولوجيا والرصد وإشراك أصحاب المصلحة. ومن الأدوات الرئيسية المستخدمة في هذا الصدد: (1) نظام المعلومات لمكافحة التزوير (*Sistema Informativo Anti-Contraffazione*، SIAC)، الذي يمكّن أصحاب حقوق الملكية الفكرية والمسؤولين من العمل معاً لجمع الأدلة على التزوير، و(2) نظام "بوابة الأمان" التابع للاتحاد الأوروبي، الذي يساعد وكالات الإنفاذ الأوروبية على التعاون من أجل سحب المنتجات غير الآمنة، التي عادة ما تكون مزيفة، من السوق.

[1] الآراء الواردة في هذه الوثيقة هي آراء المؤلف ولا تعبر بالضرورة عن آراء الأمانة العامة أو الدول الأعضاء في الويبو.

أولاً: مقدمة

1. الحرس المالي هو جهاز شرطة عسكري واقتصادي ومالي يعمل تحت إشراف وزارة الاقتصاد والمالية الإيطالية. ويضم هذا الجهاز حوالي 64.000 فرد موزعين على الوحدات المحلية والمتخصصة في جميع أنحاء البلاد. وتتألف مهمته من ثلاثة محاور:

- مكافحة التهرب الضريبي والاحتيال في مجال الضرائب غير المباشرة مع إيلاء اهتمام خاص لتهريب التبغ، من خلال عمليات التدقيق الضريبي والتحقيقات التي تجريها الشرطة القضائية؛

- مكافحة جرائم إنفاق الأموال العامة، من خلال إجراء تحقيقات الشرطة القضائية واتخاذ إجراءات أخرى لمنع وملاحقة قضايا اختلاس الأموال العامة؛ و

- مكافحة الجرائم الاقتصادية والمالية، من خلال عمليات التفتيش والتحقيقات في المعاملات المشبوهة التي تهدف إلى منع ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ ومراقبة تحركات العملات عبر الحدود؛ واسترداد أصول الجريمة المنظمة؛ وإجراء تحقيقات في حالات الإفلاس والجرائم المالية والاتجار الدولي بالمخدرات؛ وأبرزها الإجراءات المتخذة ضد التزوير وبيع المنتجات غير الآمنة والخطرة.

ثانياً: المنهجية

2. التزوير هو تهديد واسع الانتشار. فهو يقوض المنافسة ويضعف جهود من يستثمرون في البحث والابتكار والإبداع؛ كما يعرقل التجارة من خلال الإضرار بسمعة العلامات التجارية وثقة العملاء وسلامة المستهلكين؛ وبشكل أعم، فإنه يؤثر سلبًا على سوق العمل والبيئة.

3. لذلك، تتطلب الجهود الرامية إلى مكافحة التزوير نهجًا شاملاً يجمع بين الإنفاذ والتكنولوجيا والرصد ومشاركة أصحاب المصلحة. يغير المزورون أساليبهم باستمرار، لذا لا يمكن حل المشكلة من خلال العمل بشكل منفرد. بالمقابل، هناك حاجة، من بين أمور أخرى، إلى تبني نهج "تتبع الأموال" لمصادرة المكاسب غير المشروعة. وفي قضايا التزوير، يتتبع جهاز الحرس المالي التدفقات المالية والعمليات التجارية إلى مصدرها من خلال تحليل الفواتير والحسابات المصرفية والأسواق الإلكترونية والمنصات الرقمية، حيث تُباع المنتجات المزيفة غالبًا.

ثالثا: الأرقام

4. بين يناير 2024 ومايو 2025، حجز جهاز الحرس المالي أصولاً تزيد قيمتها عن 1.6 مليار دولار أمريكي وحجز أصولاً أخرى بقيمة 1.7 مليار دولار أمريكي (الحجز إجراء احترازي مؤقت، بينما المصادرة نهائية وتؤدي إلى إعادة الأصل إلى ملكية الدولة). وتشير هذه الأرقام فقط إلى أصول الجريمة المنظمة ولا تأخذ في الاعتبار أعمالاً غير مشروعة محددة.

5. وفي الفترة نفسها، وفيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية وسلامة المستهلك، تم حجز ما يزيد عن 15 مليون دولار أمريكي من السلع المقلدة أو غير الآمنة، كما تم حجب أو إغلاق أكثر من 77.000 موقع إلكتروني استُخدمت لتجارة المنتجات المقلدة. وبالإضافة إلى ذلك، تم حجز أكثر من 2200 طن من التبغ والسجائر وأكثر من 40 طنًا من المخدرات إما عند الحدود بالتعاون مع الجمارك أو في أماكن أخرى في أنحاء البلاد.

رابعاً: التعاون الدولي

6. يؤثر التزوير على التجارة العالمية، ولا تقتصر الجهود المبذولة لمكافحته على إيطاليا فحسب، بل هي حتمًا جهود عالمية. لذلك، فإن التعاون الدولي مع شبكة من المسؤولين العاملين في البلدان التي تُعتبر شركاء استراتيجيين هو مفتاح النهج الشامل الذي يتبعه جهاز الحرس المالي. كما يعمل الجهاز بشكل وثيق مع هيئات التعاون الدولية والأوروبية، مثل الإنتربول، ومنظمة الجمارك العالمية (WCO)، واليوروبول، والمكتب الأوروبي لمكافحة الغش (OLAF)، و
الوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل (Frontex). كما يستفيد جهاز الحرس المالي من قدرات وحدات الاستخبارات المالية ومكتب استرداد الأصول التابعين له عند التصدي لغسيل الأموال والجرائم المالية الأخرى.

7. كما يشارك جهاز الحرس المالي في العمليات التي تنظم في إطار المنصة الأوروبية متعدد التخصصات لمكافحة التهديدات الإجرامية (EMPACT)، والتي تعتبر الجرائم الاقتصادية والمالية (الاحتيال في ضريبة القيمة المضافة، والاحتيال في الضرائب غير المباشرة والجمارك، وجرائم الملكية الفكرية، وتزوير السلع المقلدة والعملات) من أولوياتها في الفترة 2026-2029. وفي هذا السياق، يقود جهاز الحرس المالي خطة العمل التشغيلية بشأن "جرائم الملكية الفكرية وتزوير السلع المقلدة والعملات"، ويضع الإطار التشغيلي للتصدي لهذه الجرائم على المستوى الدولي.

خامساً: أفضل الممارسات

8. بالنسبة للحرس المالي الممارستان التاليتان ذات صلة وثيقة بالمناقشات الدائرة ضمن اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ (ACE) التابعة للويبو:

(i) إشراك أصحاب المصلحة، ولا سيما التعاون بين الحرس المالي وأصحاب حقوق الملكية الفكرية، وهو ما ييسره نظام المعلومات لمكافحة التزوير (*Sistema Informativo Anti-Contraffazione*, SIAC). يمكن لأصحاب المصلحة من القطاع الخاص التسجيل في هذه المنصة الإلكترونية المجانية باعتبارهم مالكي أي نوع من أصول الملكية الفكرية وتحميل أي معلومات يرونها مفيدة للتصدي لتزوير منتجاتهم، بما في ذلك التقارير المتعلقة بانتهاكات محددة. وبعد تحليل دقيق، تُحال تلك التقارير إلى الوحدات الإقليمية لإجراء تحقيقات ميدانية، والتي يمكن أن تؤدي إلى فرض غرامات إدارية أو إجراءات جنائية، حسب جريمة التزوير المحددة. في النهاية، تُحمّل نتائج تلك التحقيقات على المنصة ويمكن لكل جهة معنية تنزيلها كجزء من التقرير ربع السنوي. حتى الآن، سُجلت أكثر من 880 علامة تجارية في نظام المعلومات لمكافحة التزوير (SIAC)، الذي يعتبره أصحاب المصلحة على الصعيدين الوطني والدولي أداة فعالة لمكافحة التزوير. تعتمد العلامات التجارية الأجنبية أيضًا على هذه المنصة، والتي تتوفر بخمس لغات (الإيطالية والإنجليزية والفرنسية والألمانية والإسبانية).

(ii) يتيح نظام "بوابة الأمان" التابع للاتحاد الأوروبي تبادل المعلومات بسرعة بين الدول الأعضاء في الاتحاد، ونشر التفاصيل الأساسية التي تحدد المنتجات غير الآمنة، والتي يكون معظمها مزيفًا ويشكل خطرًا جسيمًا على صحة المستهلكين. ويهدف النظام إلى تسهيل سحب المنتجات الخطرة من السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي. في الفترة 2023-2024، قام جهاز الحرس المالي بتحميل أكثر من 2000 إخطار على النظام تتعلق بمصادرة حوالي 540.000 منتج (معظمها مستحضرات تجميل وألعاب) في جميع أنحاء إيطاليا، والتي اعتُبرت تهديدًا خطيرًا لصحة الأشخاص، حيث كانت تحتوي على مواد محظورة.

سادساً: الخلاصة

9. وفقًا لآخر تقرير صادر عن مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تبلغ قيمة تجارة السلع المقلدة في سوق الاتحاد الأوروبي وحدها 117 مليار دولار أمريكي. وبالنظر إلى المصالح المتجذرة عميقًا والتعقيدات التي يواجهها الإنفاذ، فإن تصميم نهج الحرس المالي متعدّد الأوجه يهدف إلى التشجيع على أكبر قدر ممكن من التعاون مع أصحاب المصلحة في القطاع الخاص والشركاء الأوروبيين والدوليين الآخرين. ويرى الحرس المالي أن كلا شكلي التعاون يضيفان قيمة حقيقية لأي استراتيجية فعالة لمكافحة المنتجات المقلدة.

[نهاية الوثيقة]